

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

27 et 28/04/2013

6918 / 12

مهرجان كناوة بالصويرة في دورته السادسة عشر

يكرم الزركاكي وباكو وكينيا ويقارب قضايا شباب العالم



الزركاكي يترأس الجلسة إلى جانب باقي المهرجان

تصوير: طارق مكارم

واوضح المدير الفني للمهرجان عبد السلام عثمان ان مهرجان كناوة منذ انطلاقه هو يشغل على فترة الساعات على فترات التناوب، وأنه خلال التوردة الحالية سيتم الاحتفاء بمجموعة من رعايا هذا الفن الذين قضوا الساعات الأخيرة خلال مدة الأخيرة، عن قبيل التصرفات الزركاكي ويانو وغيره الله فنيها، وذلك بغضائت مختلفا ساحة نواكي الحسن وراز الصوري ويحسن الزوايا

المجلس ايريس الزركاكي انه سيتم التطرق من خلال تلك التوروس في اسباب نوم حركيا الجماعات والتفانيات شباب العالم، وما زالت تعاضد في الوقت الراهن نوا، بيمرافيا كبيرا لغة التماكب التي تعبر بملء هولا، سما سجان في القاعة، وسيتم التباحث حول مواقع الشباب في المجتمع، وستكون التجميع وبرجة حرية الاصراع المصنوعين بلها في السنون

رحلوا خلال السنة الجارية. واكدت التازي كلك غير ان مهرجان كناوة يأخذ بعين الاعتبار التغيرات وتطلعات فلاح واسع من الجمهور الذي يمثل الفاعل، وتضمين وتطبيع لغة الشباب، وشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه التوردة من خلال برجة مجموعة من العروض الغريبة بمشاركة باحثين مغربية واجانب، وبهذا الحسد اوضح رئيس

حركية الفنانين. ولفت الزركاكي خلال التوردة التي قيمت مساء اول امس بقاعة التورات باحد الفاعل القلمة بالدار البيضاء، ان مهرجان كناوة استخاض على اعداد خمس عشرة سنة من عمره ان يستقطب سجان معلقا يتنوعون في مدن مغربية مختلفة، وتتميز خلال التوردة الحالية الاحتفاء بمجموعة من هؤلاء الفنانين الذي



عبد العالي بركات

تعمل إدارة مهرجان كناوة المرتقب تنظيم دورته السادسة عشر بالصويرة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 يونيو القادم على دعم تلك المصالح ببرنامج الفن الكناوي ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي لتكلمة الموسيقى، وفي هذا الإطار أوضحت ممثلة المهرجان ناللة التازي انه تم إعداد استراتيجيا للفن الكناوي وفترات في هذا السياق رسالة قصيرة كانت قد بعثت بها منظمة اليونسكو إلى إدارة المهرجان، ومما جاء فيها ان الموسيقى لغة عالمية، وصيغة من الصوغ الحضارية للحوار بين الثقافات، وان ذلك يشكل مصدر الهوية والتراث، ووجه من وجود حرية التعبير والانفتاح على الآخر، وتشير رسالة اليونسكو كلك إلى ان مبادئ التسامح والرفق الحضاري مسؤولية مشتركة، وان مهرجان كناوة شاهد على



تنظيم قافلة حقوق الإنسان بأكادير

27/6/16

← تنظيم قافلة حقوق الإنسان بأكادير
قافلة حقوق الإنسان من 27 أبريل
الجاري إلى 16 يونيو المقبل، تحت شعار
«حقوق الإنسان.. حماية.. نهوض.. إثناء
... مهمتنا».

ونذكر بلاغ للجنة أن هذه القافلة تأتي
في إطار أعمال اختصاصات المجلس
الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية
في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة
الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم
المواطنة المسؤولة في مجالات التربية

والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس.
كما تأتي هذه المبادرة تفعيلا للأرضية
الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان
وإدانة انتهاكات المؤسسة المدنية على
أرضية القرب والمشاركة وتنفيذا
لقرار اللجنة في دورتها الرابعة
المنعقد يوم 30 مارس الماضي.
وتهدف هذه القافلة حسب المنظمين
إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق
الإنسان وتعبئة الفاعلين والشركاء
المحليين من أجل توطيد ثقافة حقوق

الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج
ذات الصلة بالحماية والنهوض والإثراء.
كما تسعى إلى تعزيز التواصل مع
المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال
التعريف بدوره ودور بلجانه الجهوية في
الوساطة بين المجتمع والإدارة وترمي
أيضا إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع
المجتمع المدني من خلال تعبئة الخبرات
والشخصيات العمومية والمهنيات
المحلية لتأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان
في جميع مستويات التعليم وخاصة

الجامعي وتيسير وتطوير البحث العلمي
في المجال بالإضافة إلى تقوية قدرات
وسائل الإعلام في مجال الرصد والتتبع.
ويتضمن برنامج القافلة الذي ستعطي
انطلاقته يوم 27 أبريل (ابتداء من الساعة
العاشرة صباحا بساحة آيت سوس
أكادير). محطة أكادير (27 و 28 أبريل)
وتيزنيت (من 5 إلى 7 مايو) وتارودانت
(من 10 إلى 12 مايو) واشتوكة آيت باها
(يومي 1 و 2 يونيو) وطاطا (8 و 9 يونيو)
وإنزكان (15 و 16 من نفس الشهر)



حقوقيون ينظمون قافلة حقوق الإنسان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير قافلة حقوق الإنسان، من 27 أبريل الجاري إلى 16 يونيو المقبل، تحت شعار «حقوق الإنسان .. حماية، نهوض، إثراء ... مهمتنا».

وذكر بلاغ للجنة أن هذه القافلة تأتي في إطار أعمال اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانها الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس. كما تأتي هذه المبادرة تفعيلا للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ولفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجية القرب والمشاركة وتنفيذا لتوصيات اللجنة في دورتها الرابعة المنعقد يوم 30 مارس الماضي.

وتهدف هذه القافلة، حسب المنظمين، إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحماية والنهوض والإثراء.



الانتصارية

انتصار محفز

٩٣٤٦١٧

لا شك أن خصوم الوحدة الترابية للمغرب نفع بهم الهوس والجنون إلى الاعتقاد بأن ارتكاب بعض الأخطاء والبهفوات في مجال حقوق الإنسان بالمغرب ما تزال تمكنهم من استغلالها في تعبئة الضغوط الدولية للثبيل من شرعية ومشروعية قضيتهم الوطنية، ومن ثم عزله وإضعاف موقفه وموقعه على الساحة الدولية وفي منتديات المجتمع الدولي.

فالمغرب، وبخلاف الصورة التي تحاول الخصوم ترويجه عنها، دش منذ أواخر القرن الماضي منعطفاً وتحولاً كبيرين في مجال حقوق الإنسان، كما في المجالات الأخرى. وقد تعزز وترسخ هذا التحول مع العهد الجديد لجلالة الملك محمد السادس الذي عزز الأطر القانونية والآليات الخاصة بصيانة حقوق الإنسان والسير على احترامها كما هو متعارف عليها عالمياً وكما تعرفها المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ولعل من أبرز حلقات مسلسل النهوض بحقوق الإنسان في المغرب، ما نصت عليه مقتضيات الدستور الجديد، وكذا ما جاء في الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011، حيث أكد على ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ولا سيما بدسرة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب.

على أن الخطوات والإنجازات الهامة التي تحققت في هذا المجال قد لا تكون هي نهاية المطاف ولا تغلق الباب أمام تطوير وتقوية ما أنجز، والشروع في التزويل السلم لمضمون دستور 2011. وذلك أولاً، لكون الارتقاء أكثر فاعل بحقوق الإنسان في كل أبعادها، لن يكون فيه إلا الإنصاف لهذا البلد ول مواطنيه. وثانياً لأن السير على طريق هذا التطوير والارتقاء سيبرهن للرأي العام الدولي وكل الأوساط الخارجية أن معزولة (حقوق الإنسان) عند خصوم المغرب ما هي إلا ادعاءات كاذبة للتمس بهذا الحق.

من هذا المنطلق، اعتدنا أن الإصلاحات التي أقدم عليها المغرب تعزز العمل من أجل القضية الوطنية، كما يمكن لهذا العمل أن يتعزز بتدابير أخرى (طليعية) تتناغم كلية مع خيار الإصلاحات التي أسس لها خطاب 9 مارس 2011. ومن بين هذه التدابير يأتي تطوير دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع صلاحياته واختصاصاته.

فهذا المجلس بشكل صيغة أو هيئة متقدمة عن المجلس الاستشاري، وبهذه الصفة هو مؤهل لمواكبة الأحداث والتطورات في مجال اختصاصه، سيما وأن الظهير المؤسس له يثبث هذه الإمكانيات.

فيالإضافة إلى مهامه في رصد الانتهاكات، وتلقي الشكايات، وزيارة أماكن الاعتقال، فهو يساهم في تفعيل الآليات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وأيضاً ويتدارس ملامحة القوانين الوطنية مع المعاهدات الدولية.

هذه المهام أساسية، لكن ينبغي الوعي بأن الأحداث والتطورات تستدعي القيام بمراجعة وظائف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما يطور عمله ويوسع من صلاحياته واختصاصاته، وبما يجعله مؤسسة رقابية فاعلة وراعية وذات صوت ووزن وطنياً ودولياً.

وما جاء في قرار مجلس الأمن الأخير إلا تأكيد على أن تقوية مسيرة المغرب في هذا المجال لا بد وأن تعطي ثمارها التي تقوي مكانته وموقفه على المستوى الدولي. فمفضل الدور الطلائعي لجلالة الملك، وتعبئة كل الفاعلين السياسيين والقوى الحية للامة، خلص مجلس الأمن إلى الإبقاء على مهمة المينورسو وأنشطتها كما كانت عليه وفقاً للضمانات المقدمة إلى جلالة الملك، ومن استبعاد عناصر المناورة الماكورة التي كانت تسعى إلى إقحام البعثة الأممية في مراقبة (حقوق الإنسان بالصحراء).

والملاحظ أن تقرير مجلس الأمن لم يخل من الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تأسس على مبادئ باريس، بل أن وثيقة مجلس الأمن تعلن أن هذا الأخير، يعترف ويرحب بالخطوات التي اتخذها المغرب لتقوية عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعمله في الداخلة والعيون.

ولا شك أن هذا الانتصار الذي حققه المغرب في وجه المناورة المذكورة انتصار مهم، وينبغي أن يكون مشجعاً ومحفزاً على تقوية دور ومسؤولية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع صلاحياته لتصبح مؤسسة ترمز بعملها ودورها، داخل الوطن وخارجه، التي أن خيار صيانة حقوق الإنسان في كل الميادين خيار مبدئي راسخ بالنسبة للمغرب.

رسالة الأمة



Quelles leçons tirer après l'affaire du projet américain pour le Sahara ?

PAR MUSTAPHA SEHIMI

On a eu chaud ! L'alerte était sérieuse, c'est le moins que l'on puisse dire. Tout paraît rentrer dans l'ordre avec ce dossier du Sahara inscrit à l'ordre du jour des travaux du Conseil de sécurité. Récit d'une folle semaine au cours de laquelle beaucoup de choses ont été mises à nu. Une pièce en trois actes qui a mis à rude épreuve le Maroc et sa diplomatie, ses relations avec ses soutiens et ses alliés aussi, sans oublier l'impact et les effets sur la vie politique nationale.

Acte I: le projet de résolution des États-Unis visant à l'élargissement du mandat de la mission de la Minurso. Il appelle à «la mise en place d'un mécanisme de monitoring des droits de l'Homme rattaché à la mission des Nations-Unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental et aux camps de réfugiés en dehors de Tindouf». C'est le site électronique du Centre Robert F. Kennedy, présidé par Kerry Kennedy - fille de l'ancien ministre de la Justice, frère de l'ancien président Kennedy - qui donne le premier cette information, le samedi 13 avril 2013, rendant public cette proposition.

Mobilisation royale

C'est la consternation et la colère à Rabat. Comment un allié traditionnel comme les États-Unis peut-il prendre une telle initiative? Que fait-il du partenariat privilégié stra-

tégique avec le Royaume? Pourquoi donc traie-t-il pratiquement d'un trait de plume tous les acquis du modèle démocratique marocain, qu'il met en exergue avec davantage de relief d'ailleurs depuis le Printemps arabe de 2011? A-t-on raté une séquence?

Le Roi réagit sur trois plans en même temps. Le premier est celui de ses contacts officiels ou officieux, au dehors, auprès d'interlocuteurs ciblés. Le téléphone est fortement sollicité; le courrier électronique aussi.

Dans le carnet d'adresses royal, figurent aussi des leaders, d'opinion ou autre, ainsi que des lobbies proches du Capitole et de la Maison Blanche. Des messages significatifs sont transmis aux uns et aux autres, attirant l'attention sur les dangers de ce projet de résolution et, en tout état de cause, sur son irrecevabilité par le Maroc.

Cette mobilisation royale n'est pas rendue publique, l'un des conseillers du Souverain, Omar Azziman, y faisant référence lors de la réunion en date du lundi 15 avril 2013 tenue au Cabinet royal, avec le Chef du gouvernement, plusieurs ministres (Mohand Laenser, ministre de l'Intérieur, Mustapha Ramid, ministre de la Justice, et Youssef Amrani, ministre délégué aux Affaires étrangères et à la Coopération) et les dirigeants des partis politiques nationaux. Ce rendez-vous marque justement le passage à l'acte II. Les débats sont

longs, de onze heures à dix-sept heures -sans pause café ni pause déjeuner-. La gravité de la situation n'échappe à personne. Que faire? Se demandent plusieurs intervenants. «L'état de la question est connu, interpellent plusieurs d'entre eux, que nous propose le gouvernement pour réagir?» Abdellah Benkirane s'en tient à un mutisme remarqué.

Unanimité nationale

Les débats tournent autour de l'expression de l'unanimité nationale à reformuler en cette occurrence. Mais qui peut en douter? Ils convergent sur la nécessité de renforcer le consensus national et de ne pas le limiter à des actes symboliques en des circonstances particulières comme celles-ci.

Du côté de l'immeuble de verre des Nations-Unies à Manhattan, des échos de presse font état, ici et là, d'une sorte de reformatage du projet de résolution présenté par Susan Rice, ambassadeur américain auprès de l'Organisation mondiale, aux quatre autres membres du Groupe des "Amis du Sahara occidental" (Royaume-Uni, France, Russie et Espagne). Ils indiquent qu'il s'agit là d'une initiative de cette diplomate qui n'a pas été validée par le Département d'État ni par la Maison Blanche. Mais cette information fait rapidement long feu tant il est vrai qu'elle n'a aucune crédibilité, le chef de la mission diplomatique ■■■

102411



L'avis de Rachida Dati, L'eurodéputée française

«Prenons garde à ne pas fragiliser le Maroc, un allié sûr dans la lutte contre le terrorisme, à un moment où la menace terroriste se fait de plus en plus pressante dans le Sahel».



■ ■ ■ américaine à l'ONU étant un membre à part entière du gouvernement.

Pas de règlement imposé

Dans la même démarche mobilisatrice, le Roi dépêche une mission à Londres, Moscou et Pékin, membre du Conseil de sécurité. Elle est formée de Saâdeddine El Othmani, ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Tayeb Fassi Fihri, Conseiller du Souverain, et Mohamed Yacine Mansouri, directeur général de la DGED (direction générale des études et de la documentation). Il était, en effet, indiqué que ces trois officiels, porteurs d'une lettre royale aux présidents russe et chinois, mettent de nouveau l'accent sur les multiples aspects de la question du Sahara et sur l'irrecevabilité de principe du projet de résolution présenté par les États-Unis. Comment résumer l'argumentaire marocain? Le Royaume situe son action, depuis des décennies, dans le cadre de la lettre et de l'esprit des dispositions du chapitre VI de la Charte

des Nations-Unies relatif au règlement pacifique des différends. C'est à ce titre qu'il s'est engagé dans un processus négociatoire, parrainé d'ailleurs par l'ONU, mais qui, pour l'heure, n'a pas encore porté ses fruits. Après une première phase de contacts, ce fut celle des neuf entretiens formels. Puis, aujourd'hui, l'idée de "navettes" entre les parties est retenue par l'Envoyé personnel de Ban Ki-moon, Christopher Ross. Ce processus-là est tout à fait conforme aux dispositions pertinentes de l'article 33 (chapitre VI) de la Charte. Un autre argument invoqué par le Maroc a trait au corollaire de cette méthode de négociation: le refus de toute imposition d'un plan de règlement qui n'aurait pas son agrément.

Le référendum inapplicable

C'est sur cette base, faut-il le rappeler, que Rabat a pu mettre en échec le plan de règlement et le plan Baker II, qui optaient pour un référendum d'autodétermination. Et c'est au nom de cette même po-



L'avis de Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH
 «En toute objectivité, ce genre de violations évoquées par certaines organisations internationales concernent toutes villes marocaines, et le Sahara ne constitue pas une exception».

sition de principe qu'il continuera à s'opposer à toute formule ne respectant pas ses fondamentaux, à savoir son intégrité territoriale, son unité nationale et sa souveraineté. Enfin, un dernier argument n'est pas moins important: l'extension du mandat de la Minurso serait un démembrement des attributs de souveraineté du Maroc en ce sens qu'elle confierait à cet organe des compétences régaliennes relatives à l'examen et au suivi de la situation des droits de l'Homme dans ses provinces méridionales. Le Maroc, dans toutes ses démarches diplomatiques, ne manque pas, par ailleurs, de rappeler qu'un mécanisme tel que proposé en vue de l'élargissement des attributions de la Minurso serait inédit et qu'il n'a jamais été mis en avant dans la quinzaine de missions onusiennes dans le monde. Créée par la Résolution 690 du 29 avril 1991 du Conseil de sécurité, la Minurso a pour mandat la surveillance du cessez-le-feu, la vérification de la réduction des troupes marocaines sur le terri-

De l'utilité du Conseil supérieur de la sécurité

Dans la présente conjoncture, faut-il rappeler que la nouvelle Constitution de 2011 aurait eu plein effet avec le Conseil Supérieur de Sécurité, prévu expressément par son article 54. C'est une «instance de concertation sur les stratégies de sécurité intérieure et extérieure du pays, et de gestion des situations de crise...»

Nous ne sommes pas en guerre, c'est vrai. Mais comment minorer ou évacuer le fait que la tension créée par cette affaire du projet de résolution américain au Conseil de sécurité –aujourd'hui retiré– a fait peser une sérieuse menace politique, diplomatique et sécuritaire? Ne visait-il pas en effet, de fait, à démembrer des attributions de souveraineté dans les provinces du Sud pour les confier à la mission de la Minurso, qui n'a pas été créée, en 1991, à cet effet?

C'est pourquoi la mise sur pied de cet organe constitutionnel ne peut que se justifier. Il est présidé par S.M. le Roi, qui peut déléguer au Chef du gouvernement la présidence d'une réunion de ce Conseil, sur la base d'un ordre du jour déterminé. Il comprend, outre le Chef du gouvernement, les Présidents des

deux Chambres du Parlement, des ministres (Intérieur, Affaires étrangères, Défense nationale), des responsables de l'appareil sécuritaire et des officiers supérieurs des FAR, le Président-Délégué du Conseil Supérieur du pouvoir judiciaire, ainsi que «toute autre personnalité dont la présence est utile aux travaux dudit Conseil.»

Se pose cependant cette question: comment y faire participer les responsables des partis politiques et les acteurs de la société civile? La réponse peut être trouvée dans la rédaction du règlement intérieur. Ce texte interne peut prévoir des formules à la carte de présence de ce dernier bloc de membres allant de la convocation de tous si nécessaires – comme avec l'ordre du jour de la réunion du 15 avril au Cabinet royal – à certains, suivant les thèmes retenus. Si nécessaire donc, l'union nationale peut alors s'y exprimer. Et l'acte symbolique qu'elle traduira ne sera plus seulement politique mais il se déclinera dans le cadre d'un organe constitutionnel dédié à cet effet. Une formule d'application consensuelle d'une nouvelle instance prévue par la Constitution. Qui s'en plaindra? ■

M. SEHIMI



toire, la surveillance de la consignation des troupes marocaines et du Polisario dans des emplacements convenus, la supervision de l'échange des prisonniers de guerre et l'exécution du programme de retour des réfugiés avec le HCR, enfin l'identification et l'inscription des électeurs habilités à voter en vue de l'organisation d'un référendum libre et équitable dont elle proclamerait les résultats. L'accord n'a pas pu se faire sur le corps électoral, ce qui a rendu le référendum inapplicable.

Des réfugiés "hors droit"

Il faut ajouter encore que l'idée de confier à la Minurso un mandat élargi aux droits de l'Homme n'a aucunement lieu d'être compte tenu de la situation au Maroc, et des acquis engrangés par lui tant dans le domaine de la consolidation des droits humains que dans celui du respect des standards internationaux en la matière. Et c'est d'ailleurs dans cette même ligne que se retrouvent une dizaine d'ONG des droits de l'Homme qui ont adressé, le jeudi 18 avril 2013, une lettre à Ban Ki-moon. Elles précisent que «la situation des droits de l'Homme au Sahara a toujours été au centre de (leur) attention» et que «la priorité devrait être accordée au renforcement de l'action des organisations non gouvernementales sérieuses et crédibles actives sur le terrain, et que toute autre orientation, y compris l'élargissement du mandat de la Minurso pour inclure la surveillance de la situation des droits de l'Homme ne peut servir l'agenda des droits de l'Homme, et pourrait même nuire à l'indépendance de l'action pour la défense des droits humains». C'est clair. S'il y a une revendication urgente en matière de suivi des droits de l'Homme ce n'est pas dans les provinces du Sud mais du côté des camps de Tindouf, en territoire algérien. Et que l'on commence par le commencement, à savoir ■■■■



QUESTIONS À MOHAMED ZIANE, ancien ministre des Droits de l'Homme

PROPOS RECUEILLIS PAR NOUREDDINE JOUHARI

“En matière des droits de l'Homme, le Maroc n'a rien à cacher”

Pensez-vous que les USA nous ont trahis en proposant d'inclure la supervision des droits de l'Homme au Sahara dans le mandat de la Minurso?

Mohamed Ziane: Absolument pas, la défense des droits de l'Homme n'est ni restrictive ni sélective. Que les Etats-Unis le demandent, c'est tout à leur honneur. Tout simplement parce que la notion des droits de l'Homme est un dogme libéral. Ce n'est ni la Russie, ni la Chine ou les partis d'extrême gauche qui peuvent faire valoir ce principe, auquel ils n'ont jamais cru et ne croient pas. Le problème, c'est la manière. Les USA veulent que ce soit la Minurso qui supervise le volet droits de l'Homme dans les provinces du Sud. Or, la Minurso est une mission militaire qui ne peut donc être chargée de ce volet.

Qui peut l'être donc?

Mohamed Ziane: Permettez-moi d'abord de terminer mon idée. La question des droits de l'Homme est assez sérieuse. Et le Maroc, en tant qu'Etat, est soumis au contrôle des organismes de l'ONU chargés de cette question. Il y a eu le rapporteur onusien contre la torture, il y a le rapport que le Maroc présente au Conseil des droits de l'Homme, à Genève, et j'en passe. Par leur démarche, les USA ont tenté d'imposer au Maroc un contrôle supplémentaire, ce qui n'est pas justifié. Le plus grave est que dans les provinces du Sud, administrées par le Maroc, tout le monde peut rapporter ce qu'il veut et l'ONU et ses organes spécialisés sont informés presque en temps réel des exactions, des arrestations et de ce que je ne sais quoi encore. Qu'en est-il du côté des camps de Lahmada? Rien ne filtre. Les Etats-Unis auraient mieux fait en s'intéressant à ce qui se passe à Tindouf, aux massacres commis par l'armée algérienne, aux milliers d'enfants déportés des camps de Tindouf vers Cuba, et dont le sort est inconnu, ou encore de

la pratique de l'esclavagisme toujours en vigueur à Lahmada... Des pratiques dénoncées depuis des décennies par les ONG internationales et par les rescapés eux-mêmes.

Les Américains ont retiré leur projet au profit d'une solution de compromis qui invite toutes les parties à veiller davantage sur le respect des droits de l'Homme...

Mohamed Ziane: Je ne comprends pas cette notion de compromis lorsqu'il s'agit de défense des droits de l'Homme. Tout comme il ne peut y avoir d'arrangement ou de négociation... Le Maroc est obligatoirement soumis aux contrôles de l'ONU, il n'a rien à cacher et si toutefois il y a des exactions, le Maroc apporte les précisions qu'il faut... Ce qui n'est pas le cas de l'Algérie, qui signe et approuve les conventions onusiennes mais les violations continuent... Moi, je suis pour un contrôle général, efficace et permanent des droits de l'Homme dans les provinces du Sud, comme dans les camps de Lahmada...

L'initiative américaine s'est basée sur le rapport du Centre Kennedy, entre autres. D'après vous, le Maroc vend mal ses avancées faute d'une communication efficace?

Mohamed Ziane: Je peux vous dire que nous ne vendons rien, ni mal ni bien. Tout simplement parce que nos diplomates, notamment les représentants dans des organisations aussi importantes que l'ONU, agissent avec des références du 19^{ème} siècle. Il nous faut des diplomates bagarreurs, si vous me permettez le terme, des diplomates qui ont fait leurs preuves de militantisme et leur sens du sacrifice pour les intérêts suprêmes de la Nation. Notre diplomatie est faible, inefficace et trop prudente pour faire face aux menées algériennes et autres... ■



■ ■ ■ le recensement des réfugiés, alors que le HCR n'arrive pas à établir leur identité par suite du refus de l'Algérie et du Polisario. Une situation qui place ces populations d'une bonne centaine de milliers de personnes "hors droit" puisqu'elles ne peuvent pas bénéficier de la protection du HCR (Haut commissariat aux réfugiés) et qu'elles échappent ainsi à l'application des accords internationaux et à la Convention de Genève sur les Réfugiés.

Encore des insuffisances

Tous ces arguments, soutenus par des principes juridiques et des éléments de fait, ont fini par être entendus par les États-Unis, par les quatre autres membres du Groupe

qui a ses entrées et ses relais dans la haute administration démocrate américaine. Pour autant, les leçons à tirer de cette conjoncture ne manquent pas. La première, c'est que le front intérieur est un grand atout diplomatique. Qui peut, en effet, imposer quoi que ce soit à une unité nationale réaffirmée avec éclat? Un capital qui est un actif, pourrait-on dire, et qui n'est peut-être pas suffisamment valorisé.

La deuxième a trait au nécessaire renforcement de l'État de droit et des libertés en veillant à la garantie et à la protection des droits de l'Homme. La gouvernance sécuritaire et la politique répressive doivent être assurées pour faire prévaloir la légalité et la sécurité, personne ne peut le contester,

Le front intérieur est un grand atout diplomatique. Qui peut, en effet, imposer quoi que ce soit à une unité nationale réaffirmée ?

des Amis du Sahara Occidental, par la Chine et par d'autres pays membres du Conseil de sécurité. Ils ont pesé dans le retrait par les États-Unis de leur proposition initiale et ce dans la matinée du mardi 23 avril 2013.

Un compromis a pu être trouvé entre Washington et Rabat, il fait suite aussi à un entretien téléphonique entre S.M. Mohammed VI et le président Obama. La nouvelle mouture du texte américain devant être voté, jeudi 25 avril, fait référence à la nécessité d'encourager au respect des droits de l'Homme mais sans prévoir un élargissement du mandat de la Minurso à cet égard. C'est l'acte III. A n'en pas douter, la mobilisation diplomatique et politique du Royaume a pesé dans ce sens. Elle a permis de contrecarrer l'activisme d'un lobby bien identifié

mais leur traduction sur le terrain présente encore des insuffisances et des "bavures" qui nourrissent la propagande des adversaires du Royaume. Le défi est là: accélérer les réformes et capitaliser les avancées démocratiques tout en assurant les missions et fonctions de garantie de l'ordre public.

Enfin, comment ne pas reprofiler l'action de l'appareil diplomatique en le mobilisant pratiquement de manière continue pour ne plus être à la remorque des événements et de l'imprévisibilité des situations conjoncturelles?

Une veille diplomatique ravivée, des ressources humaines et financières appropriées et une participation plus large des forces vives, institutionnalisées ou non (Parlement, ONG): un cap et une feuille de route au service d'une diplomatie pro-active ■